الامطار تعلق الدراسة في معظم مناطق السعودية



وشمل القرار مناطق جازان وعسير ومحافظات عدة في الجنوب، إضافة إلى جامعات ومؤسسات تعليمية حكومية، من بينها جامعة الملك خالد وجامعة بيشة، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، حيث جرى تحويل العملية التعليمية إلى منصات إلكترونية مثل "مدرستي" و"البلاك بورد".

ورغم تبرير هذه القرارات بالحرص على سلامة الطلاب ومنسوبي التعليم، إلا أن تعليق الدراسة المتكرر يكشف فشلا مزمنا في البنى التحتية، خصوصا مشاريع تصريف مياه الأمطار. فمع كل موسم أمطار، تعود مشاهد الشلل الجزئي في الحياة العامة، وتعليق المدارس والجامعات، وكأن البلاد غير مهيأة للتعامل مع ظاهرة طبيعية متوقعة.

وهما لا بد من الإشارة إلى أن دولا مجاورة للسعودية، تتعرض لكميات أمطار مماثلة أو قريبة مما تشهده المناطق الجنوبية، لا تلجأ إلى تعطيل الدراسة أو إيقاف المرافق التعليمية، في ظل جاهزية أفضل لشبكات التصريف والبنية التحتية، ما يطرح تساؤلات جدية حول كفاءة التخطيط والإنفاق الحكومي داخل المملكة.

وبات الاعتماد السعودي على التعليم عن بُعد غطاء لإخفاء الإخفاقات المتراكمة في إدارة المدن وحمايتها من مخاطر السيول، بدلا من معالجة جذور المشكلة، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تعثر المشاريع، واستمرار هشاشة البنية التحتية رغم الوعود المتكررة بالإصلاح والتحديث.